

خروج 459.2 مليون دولار يضغط على الدين ويرفع العملة الأميركية



الجمعة 24 يوليو 2026 11:30 م

كشفت بيانات البورصة المصرية تسجيل تعاملات العرب والأجانب في السوق الثانوية للدين الحكومي صافي بيع بقيمة 459.2 مليون دولار بنهاية الأسبوع الحالي، بما أعاد ضغوط الأموال الساخنة إلى الواجهة ودفع الدولار فوق 51 جنيهاً

سياسياً، تكشف هذه التحركات هشاشة نموذج اقتصادي يراهن على الديون قصيرة الأجل لتدبير احتياجاته، بينما يدفع المواطن ثمن التقلبات عبر الغلاء وتآكل الأجور وارتفاع كلفة السلع الأساسية دون حماية اجتماعية كافية

وبالتالي، لم تكن موجة البيع حدثاً فنياً محدوداً، بل إشارة إلى سرعة انسحاب المستثمرين عند تصاعد المخاطر، بعدما سجل الأسبوع السابق صافي خروج بلغ 1.46 مليار دولار مع تجدد التوترات في المنطقة

كما أن تعاملات الأسبوع أظهرت تقلباً حاداً، إذ بدأ الأحد بصافي شراء بلغ 6.85 مليون دولار، قبل أن تنقلب التدفقات إلى البيع بقوة خلال جلستي الاثنين والثلاثاء

وفي المقابل، سجل يوم الاثنين صافي بيع بقيمة 37.1 مليون دولار، ثم اتسعت التخارجات بصورة لافتة يوم الثلاثاء لتبلغ 442.4 مليون دولار، وهو الجزء الأكبر من مبيعات الأسبوع

ومن جهة أخرى، عادت التدفقات إلى المنطقة الإيجابية يوم الأربعاء بصافي شراء بلغ 13.5 مليون دولار، غير أن هذا التحسن المحدود لم يكن كافياً لتعويض الخروج الكبير المسجل خلال الجلسات السابقة

تقلب الأموال الساخنة

بداية، تعتمد الأموال الساخنة على اقتناص العوائد المرتفعة في أدوات الدين ثم الانسحاب السريع عند ظهور مخاطر سياسية أو مالية، وهو ما يجعل استقرارها مؤقتاً وغير مضمون للاقتصاد

ولذلك، تبدو الزيادة الكبيرة في مشتريات يونيو الماضي، التي بلغت 8.76 مليار دولار، أقل طمأنة عند مقارنتها بسرعة تحول التدفقات إلى البيع فور تصاعد الاضطرابات الإقليمية

ومن ثم، تكشف الأرقام أن التدفقات القياسية لا تعني تحسناً إنتاجياً أو توسعاً في الاستثمار المباشر، بل تعكس انجذاب رؤوس الأموال إلى العوائد المرتفعة التي تتحمل الموازنة العامة كلفتها

غير أن صافي شراء الأموال الساخنة خلال الربع الثاني من 2026، والبالغ 11.66 مليار دولار، يؤكد حجم اعتماد السوق على مستثمرين يمكنهم الخروج خلال أيام دون التزامات طويلة الأجل

علاوة على ذلك، تتحول هذه التدفقات عند دخولها إلى مصدر مؤقت للعملة الأجنبية، لكنها تتحول عند خروجها إلى ضغط مباشر على السيولة وسعر الصرف واحتياجات البنوك من الدولار

بناءً على ذلك، يصبح استقرار سوق الدين مرتبطاً بدرجة كبيرة بحسابات المستثمر الأجنبي، وليس بقوة الإنتاج المحلي أو نمو الصادرات أو قدرة الاقتصاد على توليد موارد دولارية مستدامة

في الوقت نفسه، يضاعف تجدد التوترات في الشرق الأوسط من حساسية الأسواق المصرية، لأن المستثمر قصير الأجل يتعامل مع أي تصعيد بوصفه سبباً كافياً لتقليص مراكزه بسرعة

ورغم ذلك، لا تعني عودة الشراء في جلسة واحدة أن موجة التخارج انتهت، خاصة أن صافي التدفقات الأسبوعية ظل سلبياً بفارق كبير يعكس استمرار الحذر والبحث عن الأمان

ضغط جديد على الدولار

نتيجة لذلك، ساهم خروج الأموال الساخنة في دفع سعر الدولار إلى تجاوز 51 جنيهاً في معظم البنوك، بما أعاد المخاوف من انتقال الزيادة إلى أسعار السلع والخدمات

وبحسب الإحصاء المنشور، سجل أعلى سعر للدولار في مصرف أبوظبي الإسلامي ومصرف سايب 51.34 جنيه للشراء و51.44 جنيه للبيع بنهاية تعاملات الأربعاء

أما أقل سعر معلن، فقد ظهر لدى مصرف الإمارات دبي الوطني عند 50.40 جنيه للشراء و50.50 جنيه للبيع، بفارق واضح عن المستويات المسجلة في غالبية البنوك

إلى جانب ذلك، بلغ السعر في البنك الأهلي المصري والتعمير والإسكان والمصرف العربي والمصري الخليجي والتنمية الصناعية وقناة السويس والمصرف المتحد والعربي الأفريقي 51.30 جنيه للشراء و51.40 جنيه للبيع

كذلك، سجل البنك المركزي المصري الدولار عند 51.28 جنيه للشراء و51.42 جنيه للبيع، بما يعكس اتساع الضغوط على سوق الصرف بالتزامن مع مبيعات المستثمرين

وعليه، لا يتوقف أثر صعود الدولار عند حدود سوق العملات، بل يمتد إلى الوقود والدواء والغذاء ومدخلات الإنتاج، نظراً لاعتماد قطاعات واسعة على الاستيراد والتسعين بالعملة الأجنبية

وفوق ذلك، تواجه الأسر موجة جديدة من تآكل القوة الشرائية، إذ ترتفع الأسعار بوتيرة أسرع من الدخول، بينما تظل الرواتب والمعاشات عاجزة عن ملاحقة تغيرات الصرف والتضخم

اعتماد مكلف وهش

في هذا السياق، يطرح خروج 459.2 مليون دولار خلال أسبوع واحد تساؤلات حول جدوى سياسة اجتذاب الأموال الساخنة عبر العوائد المرتفعة، إذا كانت النتيجة زيادة الدين وتعرض العملة لصدمات متكررة

ومن ناحية أخرى، تتحمل الخزانة العامة فوائد مرتفعة لجذب المستثمرين إلى أذون وسندات الدين، بينما تتراجع الموارد المتاحة للإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والخدمات العامة

مع ذلك، تستمر السياسة الاقتصادية في التعامل مع تدفقات المحافظ المالية باعتبارها شهادة ثقة، رغم أن طبيعتها القصيرة تجعلها أقرب إلى رهانات سريعة منها إلى استثمارات تنشي مصانع أو وظائف

فضلاً عن ذلك، يضع هذا المسار القرار الاقتصادي تحت ضغط الأسواق الخارجية، لأن أي تغير في الفائدة العالمية أو التوترات السياسية أو تقييمات المخاطر قد يؤدي إلى موجة خروج مفاجئة

وبالمثل، تكشف الفجوة بين تدفقات يونيو ومبيعات يوليو السريعة أن الأموال الساخنة لا تقدم ضماناً دائماً، بل تمنح هدوءاً مؤقتاً يمكن أن ينقلب إلى أزمة سيولة وضغط على الجنيه

لهذا، يحتاج الاقتصاد إلى موارد دولارية تقوم على الإنتاج والتصدير والسياحة والاستثمار المباشر، بدلاً من الدوران في حلقة الاقتراض وجذب السيولة المؤقتة ثم تحمل كلفة خروجها

أخيراً، تكشف الأرقام أن المواطن يبقى الحلقة الأضعف في معادلة الديون والأموال الساخنة، إذ تتحول خسائر السوق سريعاً إلى زيادات في الأسعار، بينما تظل الأرباح والعوائد محصورة بين المستثمرين والمؤسسات المالية